

أولها حسم الخلافات بين الملاك وثانيتها تبني إستراتيجية عمل واضحة وثالثها إعادة هيكلة «زين - السعودية»

## «الشال»: 3 محاور تحتاجها «زين» للعودة إلى الطريق الصحيح

### 76557 عدد العمالة الوطنية بالقطاع الخاص حتى الآن

وسنغافورة، في الشرق، والترويج والولايات المتحدة الأمريكية، في الغرب، كما يستخدم البيان لفظ «حسني الآمن» أو «حاليا»، عن كل من أرقام العمالة والبطالة، بينما يفترض أن تحديد تاريخ لها من إيجابيات محتوى أي تقرير أو بيان. وفي المحتوى، أيضا، يغفل البيان، وإن من باب الشكوى ورفع العتب هذه المرة، التنويه إلى أوضاع المستقبل، لو استمر الحال على ما هو عليه، مثل سعر التعادل لبرميل النفط، لو استمر نمو الإنفاق على ما هو عليه، أو حال كل من البطالة المتوقعة والسافرة، بعد عقد من الزمن، مثلا.

أما في المضمون، فيذكر البيان قصة نجاح في زيادة العمالة الوطنية، في 8712 عاملا، في القطاع الخاص في عام 2001، إلى 76557 عاملا، الآن، وربما يكون المقصود كما في 2010/09/23 لأنه آخر تاريخ يذكره البيان حول العمالة، وقدر التقرير البطالة السافرة، كما في 2009/06/30، بنحو 4.1٪، ارتفعت، حاليا، - ولا تعرف متى - إلى 5.4٪، ولكنه يقلل من أهميتها، رغم ارتفاعها، ويذكر أن حجمها الحقيقي هو 0.7٪، أما البقية فهم ينتظرون الوظيفة الحكومية المناسبة، وجميعها تعرف بأنه لا وظيفة حكومية مناسبة، أو غير مناسبة، متوافرة، ويذهب البيان إلى تبرير، أكثر خطورة، هو أن الكثير من طالبي العمل كبار في السن - فوق الـ 30 عاما - ومعظمهم إناث، وتعليمهم ضعيف، والكثير منهم لا رغبة حقيقية لديه في العمل، ومبرره هو الحصول على بدل البحث عن عمل، ونحن، في هذه الفقرة، لم نتطرق للوضع الاقتصادي باختلالاته، ولا لتحليل مكونات النفقات العامة، في الموازنة، ومعدلات نموها.

## كشف الذمة المالية.. الحل لمواجهة آفة الفساد بالكويت

عام، لأن مصدره ليس دافعي ضرائب، والأدهى والأمر، هو أن تهم الرشوة موجهة إلى كبار المسؤولين، بما يقتل الحافز والنية لسن قوانين مكافحة الفساد، وتطبيقها. ولأن مستوى الفساد أصبح معطلا رئيسيا لأي جهد إصلاح أو تنمية، ولأن النفط لن يبقى إلى الأبد، ومن أجل ترميم فضاء الفساد، تخضع ثروة البلد للاقتسام، بدلا من تنميتها، وأصبح الأمر يحتاج لما هو أكثر من قانون.

وأضاف التقرير أن أولى الخطوات، وأهمها، تغيير جوهر في نوعية الإدارة العامة، نظافة وكفاءة، وثاني الخطوات إصدار تشريع ضريبة دخل، حتى لو دفع الموظفون، معظمهم، 1٪ من دخلهم، أو التحول إلى مفهوم المواطنة المانحة أو الإيجابية، وثالث الإجراءات هو القوانين المساندة، ومنها قانون الذمة المالية، والانضمام إلى منظومة القوانين الدولية لغسل الأموال والفساد، وبكاملها. فحسب لا نعتقد بإمكانية أن يعاقب مسؤول فاسد نفسه، ولا نعتقد بجديته أن يكون هناك رأي عام يقاوم آفة الفساد، إذا كان بالإمكان رشوة المواطن بالمقوسم، مقابل سكوتة.

استعرض تقرير الشال بيان وزير المالية عن السنة المالية 2011/2012، مبينا محاولة وزارة المالية السبطرة على النفقات العامة والموقف الإيجابي المعلن من الهدر في النفقات العامة لوزير المالية ورفيقه في معظم الحالات.

وذكر التقرير أن نشر معلومات المتابعة الشهرية، للنفقات والإيرادات العامة، أمر نادر لهم، ولكن، نعتقد أن بيان وزير المالية، الحديث، عن الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمالية يحتاج تغييرا في الشكل وفي محتواه من الأرقام والمعلومات وفي المضمون.

فمن ناحية الشكل، لا يجوز أن يكرر التقرير الشكوى من الاختلالات الهيكلية، في الاقتصاد المحلي، وأدها مالي، بينما الاختلالات تنسج على أرض الواقع، بسبب سياسات الحكومة. فلم يعد البلد يحتمل الشكوى من الفساد، على أعلى المستويات، والفساد يتجذر، ولا يجوز أن يذكر بيان الحكومة واقع الاختلالات ومستوى الحكومة في فقدان القدرة التنافسية - ببلوغه مراحل حرجة، ويكتفي بالشكوى من هذا الواقع، فالأصل هو أن المعلنين ينصحنون ويشكون، ومسؤولية الحكومة هي العلاج، وليست المشاركة بالشكوى من باب رفع العتب.

أما في المحتوى، فالبيان يذكر إحصاءات السكان القديمة، نحو 21 شهرا أو حتى تاريخ 2009/06/30، عن الفترة التي يغطيها البيان - 2011/04/01 إلى 2012/03/31 - ومثلها بيانات الناتج المحلي الإجمالي، حتى عام 2009، وبأسعار الجارية، وكثير غيرها، ونحن، مع صدور هذا التقرير، نعرف الكثير من المعلومات، حول شهر سبتمبر 2011، لكل من الصين

من هوامش ربحيتها، وقد يشهد الربع الرابع من العام - العيد وموسم الحج - تحسنا، أكبر، في مستوى الإيرادات، إذ يتوقع الرئيس التنفيذي، السابق، أن يفوق إجمالي إيراداتها الـ 8 مليارات ريال سعودي، مع نهاية العام الحالي، أي أن تصنف في النصف الثاني نحو 4.8 مليارات ريال سعودي، إلى إيرادات النصف الأول البالغة نحو 3.2 مليارات ريال سعودي.

ونحن نعتقد أن تحديا كبيرا، بهذا الحجم، يتطلب من «زين» - الأم - الكويت - حسم بعض الأمور، بشكل قاطع، لتعود شركة رائدة تسهم في تصدير خدمة وخبرات، لصالح البلد، وأول الأمور هو حسم خلافات ملاكها، ويستحسن أن يتم بالتخارج، بعد المستوى الصعب الذي بلغته، إذ بدلا من التركيز على البناء، أصبح الجهد ينصب على تعطيل بعضهم البعض. و«زين» كانت أولى الشركات، من ناحية القيمة السوقية، والثالثة، حاليا، ولا تزال شركة ضخمة ومؤثرة على الجميع، وثانيتها هو تبني إستراتيجية واضحة، فعندما أعلنت أنها بصدد التركيز على أسواق الإقليم، وأهمها السعودي، ومثل هذا التركيز يتطلب بناء وضع مالي مناسب لـ «زين» الأم، لتنفيذه، وثالثها، اعتقادنا بأن المنشور حول إعادة هيكلة «زين»

السعودية، أو زيادة رأس المال، بنحو 4 مليارات ريال سعودي، عندما كانت حقوق المساهمين المملوثة نحو 6.2 مليارات ريال سعودي، ليس كافيا، وقد تصل حقوق المساهمين، مع نهاية العام الحالي، نحو 4.5 مليارات ريال سعودي.



«زين» تواجه مجموعة من التحديات على المدى القصير قد تمتد إلى المدين المتوسط والطويل

فالسعودية تمثل أكبر أسواق الإقليم على الإطلاق، وأي إستراتيجية للتركيز على الإقليم للمموسة، في نصف عام، وزادت تلك الخسائر إلى 1464 مليون ريال سعودي، مع نتائج الربع الثالث 2011.

سعودي، للنصف الأول، من عام 2010، ولكنه يظل يمثل خسارة بنحو 16٪، من حقوق المساهمين، للمموسة، في نصف عام، وزادت تلك الخسائر إلى 1464 مليون ريال سعودي، مع نتائج الربع الثالث 2011.

ومذاك جانب إيجابي،

### 130 دينارا تكلفة قسط الضمان

ذكر تقرير الشال في تقريره للأسبوع الأول حول مستشفيات الضمان الصحي وفي آخر الفقرة الأولى أنه أضيف خطأ كلمة مليون بعد الأرقام 130 و150 و170 و180 والمقصود هنا دينار كويتي، وهو تكلفة قسط الضمان أو التأمين وليس مليوناً، لذلك وجب الاعتذار والتتوية.

## العالم بصدد الانزلاق إلى حقبة كساد طويلة ومؤلمة

على ضعف سيولة الاصول المملوكة للدول في هذه المنطقة وكذا انخفاض أسعارها، ولقد الأمر جاد وخطر لو انفرط عقد دول المنطقة النقدية الأوروبية بإعلان أكثر من دولة توقفها عن سداد ديونها لأنه يعني حتما انزلاق العالم إلى حقبة كساد طويلة ومؤلمة وحديثا ستائر اقتصادات المنطقة سلبا، ويشهد، أولا بسبب انخفاض حاد لأسعار النفط، وثانيا بسبب الانحدار الحاد في أسعار الاصول الخارجية.

انتعشت الآمال من جديد، وفي المنطقة، صرح مسؤولون كبار، في الكويت والسعودية والإمارات، بأن دول المنطقة في مامن من التائر بإزمة أوروبا، وهو كلام صحيح وغير صحيح في الوقت نفسه، فالمنطقة بمعزل إذا كان الأمر يتعلق بتورط قطاع المصارف أو حتى الاستثمارات السيادية في أوروبا والتي تتعرض لضغوط على مستوى الأسعار والسيولة، فلا مصارف المنطقة متورطة في فروض سيادية أو غير سيادية هناك، وبالإمكان الصبر طويلا

الاروروبية، او ألمانيا وفرنسا، على تقديم حل شامل للآزمة، بحلول نهاية أكتوبر، وهذه المرة بشموله علاجا لأوضاع المصارف الدائنة، للدول المتعثرة، والمؤكد ان في ذهنهم تقديمه قبل قمة العشرين للبناء عليه من هناك واتخاذ الاقتصاد العالمي من احتمال ولوج حقبة الركود الثاني، الذي قد يتحول إلى كساد طويل الأمد، وميزتهم دائما، أنهم يعون المخاطر، ويتعاملون انطلاقا من أسوأ سيناريو محتمل، ويقدرن قيمة الوقت في استباق الأحداث، لذلك

استعرض تقرير الشال ديون أوروبا السيادية والمنطقة وأهم مطبات الاقتصاد العالمي والمتقلبة في ديون أوروبا السيادية، حيث تزايد القلق أخيرا، من فشل أوروبا الوحدة النقدية - 17 دولة - في مواجهة أزمة، وحذر وزير الخزانة الأميركي، أخيرا، من مخاطر تلك الأزمة على الاقتصاد الأميركي، والقلق يمتد إلى كل من الصين وروسيا، والأخيرة أعلنت، أخيرا استعدادها لدعم جهود تصويم أوروبا، واتفق قطبا منطقة الوحدة النقدية

## «اتحاد الشركات» شارك في منتدى الكويت للشفافية

لجميع القطاع، كما أصدر الاتحاد كتيب حوكمة الشركات، والذي جاء مترامنا مع المنتدى. من جانب آخر وتحققا لأهداف الجمعية سيشترك الاتحاد في مؤتمر النخبة الأول في عالم العلامة التجارية، تنظمه شركة مجموعة التجارة، والذي يقدمه البروفيسور العالمي الخنائي آل ريس يوم 19 أكتوبر 2011 وذلك من خلال رعاية عشرة طلاب من الطلبة المتميزين في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، حيث تم التنسيق مع الجامعة والهيئة بهذا الشأن.



جناح اتحاد الشركات الاستثمارية في المنتدى

## «جلوبل»: 265 فلساً السعر المستهدف لشراء سهم «الصاحية»

الشركة إلى حقوق المساهمين 1,35 ضعف مقابل 0,64 لتسحق، في نهاية عام 2010. وشكلت أصول شركة الصاحية في الكويت 77٪ من إجمالي أصول الشركة في نهاية عام 2010 في حين شكلت الأصول الدولية النسبة المتبقية البالغة 23٪. ونستهل تغطيتنا لسهم شركة الصاحية العقارية بشراء السهم بسعر مستهدف يبلغ 0,265 ديناراً، ووفقا لطريقة تقييم مجموع الأجزاء عمليات، شركة الصاحية العقارية، توصلنا إلى سعر مستهدف لسهم الشركة مقداره 0,265 دينار، وهو ما يشير إلى أن السعر المستهدف لسهم الشركة يعتبر أعلى بنسبة 29٪ عن

شركة الصاحية من العقارات الاستثمارية في النصف الأول من العام 2011 حوالي 141 مليون دينار، مستحوذة على 50٪ من قيمة أصولها الإجمالية. وارتفع هذا الرقم عن 66 مليون دينار كويتي في نهاية العام 2010 بسبب تجميع أصول شركة العاصمة العقارية بعد الاستحواذ على 40٪ أخرى من رأسمالها في الربع الثاني من العام الحالي، كما ارتفع إجمالي الديون المستحقة على الشركة بسبب ارتفاعها في السجلات المحاسبية، حيث ازادت نسبة إجمالي المطلوبات إلى 39٪، في حين ارتفعت نسبة الديون من حقوق المساهمين إلى 49٪، لتصل إلى 139 مليون دينار مما أدى إلى تضاعف نسبة ديون

وأوضح التقرير أن جميع العقارات الاستثمارية المملوكة لشركة الصاحية تتركز في قطاعات التجزئة، المكاتب، والفنادق في الكويت في حين تقع دور الرعاية الصحية في ألمانيا. ويتجلى إيرادات الشركة، تبين أنها حققت إيرادات مستقرة من عملياتها بمعدلات بلغت نحو 65٪ في الكويت و35٪ في ألمانيا، على التوالي. وأضاف التقرير أن محفظة عقارات التجزئة المملوكة لشركة الصاحية، تشمل مساحات التجزئة التابعة لتجمع الصاحية التجاري، ومجمع الرابطة اللذين يقعان في مدينة الكويت.

قال تقرير شركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) في تغطية أولية لسهم شركة «الصاحية العقارية»، أن شركة يقصر على نايجر عقارات التجزئة فقط، حيث تمتلك الشركة محفظة كبيرة من الاستثمارات العقارية الفخمة في الكويت وألمانيا، وتشمل محفظة الشركة أربعة أنشطة عقارية كبرى من ضمنها، مراكز التسوق، والمباني السكنية، والفنادق، ودور الرعاية الصحية، وليس لها أي استثمارات في قطاع العقارات السكنية في الكويت أو على المستوى الدولي، مشيراً إلى أن المحفظة العقارية للشركة جيدة التنوع.

شارك اتحاد الشركات الاستثمارية في منتدى الكويت للشفافية الخامس يومي 10 و 11 أكتوبر تحت رعاية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حيث قدم أمين السسر السميح ورقة بعنوان «رؤية اتحاد الشركات الاستثمارية في حقل عناصر الشفافية في القطاع الخاص». وتأتي مشاركة الاتحاد دعماً لبدا الشفافية وإيماناً منه بأن الاقتصاد الوطني والأسواق المالية سوف تترقي بتطبيق هذا المبدأ وقد سبق للاتحاد عقد ندوتين لحوكمة الشركات

بسم الله الرحمن الرحيم

### وزارة العدل

#### إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني يوم الأربعاء الموافق 16 / 11 / 2011م - الساعة 48 والناتين بخصر العمل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 221 / 2005 / 2 - المرفوعة من: بنك الكويت الدولي (البنك العقاري الكويتي سابقاً) ضد: 1. وزارة المرحوم / يوسف أحمد محمد الحسن وم، 2. رباح يوسف أحمد الحسن 3. أحمد يوسف أحمد الحسن 4. محمد يوسف أحمد الحسن 5. رواد يوسف أحمد الحسن 6. هادي يوسف أحمد الحسن 7. منى يوسف أحمد الحسن 8. أماني يوسف أحمد الحسن 9. هادي يوسف أحمد الحسن 10. شمس بنت محمد ناصر الحسن عن نفسها وبصفتها وسبة على أولاد المرحوم / يوسف أحمد الحسن وم، هدي و عبد الله و عبد العزيز وسفيرة وزهرة و علي عواطف يوسف أحمد الحسن

2. عواطف يوسف أحمد الحسن

3. عبد الحميد علي التتقان (خمس مدخل).

أولاً: أوصاف العقار

يقع العقار بمنطقة سولي قطعة 7 شارع 6 منزل 854 ومساحته 500م<sup>2</sup> والمسوق بالوثيقة رقم 95 / 22421 - 95. العقار عبارة عن شارع واحد داخلي وسكة. يحتوي العقار على 7 شقق لكل شقة تتكون من غرفتين مع السرداب والسطح به شقة. تتكون الشقق من 3 غرف + مطبخ + حمامين + غرفة خادمة. يوجد بالعقار مسعد. تكسية العقار من الحجر الأردني. التكييف مركزي

ثانياً: شروط المزاد

يبدأ المزاد من أساس قدره 182250 د.ك (مائة وثمان وعشرون ألف و مائتان وخمسون دينار كويتي) ويشترط للمشاركة في المزاد سداد حسن ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك، مصدق من البنك المحسوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثالثياً: يجب على من يعتمد عقاره معاه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

رابعاً: فإن لم يودع من اعتمد عقاره الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل ولا أعيدت الزيادة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

خامساً: في حالة إيداع من اعتمد عقاره خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

سادساً: إذا أودع المزاد الثمن في الجلسة التالية حكم بروس المزاد عليه إلا إذا تقدم به هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر محسوبا بإيداع كامل ثمن المزاد في هذه الحالة تعاد الزيادة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سابعاً: إذا لم يتم المزاد الأول يودع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعرض تعاد الزيادة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد به هذه الجلسة بأي عطاء غير محسوب بإيداع كامل قيمته ويلزم المزاد المتخلف بما يتخلف من ثمن العقار.

رابعاً: يتحمل الراعي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقداره 200 د.ك. وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامناً: يشتر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراء البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة أية مسئولية ثامناً: يقر الراعي الرسمي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهة

1. يشتر هذا الإعلان عن البيع بالجزيرة الرسمية طبقاً للمادة 286 من قانون المرافعات.

2. حكم رسو المزاد في 11/11/2011م الساعة 11:00 صباحاً.

3. تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات أنه «إذا كان من نزع مكتبه ساكناً في العقار بقي فيه كسبأجر بقوة القانون ويلزم الراعي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل»

مفوضة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة بالمزاد على التنازل أو البيوت المخصصة لأراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار  
رئيس المحكمة الكلية